

أثر مؤشرات ادارة الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الاداري والمالي العراق دراسة

تحليله للمده من 2003-2014

م. مناف مرزة نعمة/ قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

الملخص: تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وبالأخص الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى الوقوع ركود في عملية البناء والتنمية الاقتصادية، وتدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية للدولة والمؤسسة على حد سواء، وإمام خطورة هذه الظاهرة وفشل الأساليب التقليدية في منع المسببات المؤدية إليها في ضوء عدم الاستقرار الأمني والسياسي اهتمت الجهات المعنية والعديد من المنظمات الدولية والباحثين بدراسة ظاهرة الفساد الاداري والمالي على المستويين الوطني والدولي وإجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسة التي تساهم في زيادتها فضلا عن وضع اليات مناسبة لحد من خطورتها وتعد ادارة الحكم الرشيد واحدا من أهم المرتكزات التي تساهم بشكل كبير في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، أبرزها الشفافية والإفصاح فضلا عن تعزيز مؤشرات الحكم الرشيد وما ينجم عنها من تطورات مرتبطة بالاقتصاد العراقي نتيجة التغيير السياسي بعد عام (2003) وما حصل من تطور خطير في زيادة ظاهرة الفساد الاداري والمالي الأمر الذي يستدعي تعزيز مؤشرات ادارة الحكم الرشيد بوصفها احد المرتكزات المهمة في التقليل من حجم الفساد الاداري والمالي ومن ثم القضاء عليه .

Abstract

The phenomenon of administrative and financial corruption of dangerous phenomena facing countries, particularly developing countries, causing it to fall into recession in the construction and economic development, and the destruction of the economy, financial and administrative capacity of the State and the institution alike, and in front of the gravity of this phenomenon and the failure of traditional methods to prevent the causes leading to it in light of the lack of security and political stability and focused on stakeholders and several international organizations and researchers studying the phenomenon of administrative and financial corruption at the national and international levels and in-depth studies to determine the main reasons that contribute to the increase as well as the establishment of appropriate mechanisms to

minimize the gravity and is of good governance and one administration of the most important cornerstones contribute significantly to address the phenomenon of financial and administrative corruption, and through a variety of mechanisms, most notably transparency and disclosure as well as the promotion of good governance and the resulting developments related to the Iraqi economy as a result of political change after the general indicators (2003) and what happened from a serious development in the apparent increase financial and administrative corruption which calls for promotion of good governance indicators as one of the important pillars in reducing the size of the financial and administrative corruption and then eliminate it.

المقدمة :

ازداد الاهتمام في مفهوم الحكم الرشيد من قبل العديد من المنظمات الدولية والاقليمية فضلا عن العديد من الباحثين قد اولو اهتمام خاص لإعطاء مفهوما شاملا للحكم الرشيد وتحديد اهم المؤشرات التي يمكن الاستدلال من خلالها على ترتيب البلدان وقد اثمرت هذه الجهود بوضع ست معايير اساسية للحكم الرشيد، وبالنظر لمساس الحاكمية الرشيدة المجتمع بشكل مباشر كانت هنالك علاقة تأثير متبادل بينه وبين الفساد الاداري والمالي فقد اثبتت الدراسات ان العلاقة بين الحكم الرشيد والفساد الاداري والمالي هي علاقة عكسية اذ تزداد ظاهرة الفساد في حالة ضعف مؤشرات الحكم الرشيد وبالعكس لان هذه الظاهرة تقف عقبة في سبيل التطور السليم والصحيح لتلك المجتمعات، وان تفشيها في مؤسسات الدولة يعدّ من اشد العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي إذ انه يظهر في استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة او الابتزاز او المحاباة او اهدار المال العام او التلاعب فيه وسواء اكان ذلك مباشراً أم غير مباشر، وتنتج عنه اثار سيئة وهي تحويل الموارد والامكانات الحقيقية من مصلحة الجميع إلى مصلحة أشخاص تتركز في ايديهم المصلحة والثروة وعليه، وانطلاقاً من أهمية موضوعي الحكم الرشيد والفساد الاداري ، وتأثيراتهم المحتملة على المجتمع بشكل عام والحكومة بشكل خاص، وتواصلاً مع الجهود البحثية السابقة في زيادة الإثراء الفكري من هذه المواضيع جاء هذا البحث الذي يدرس اثر مؤشرات ادارة الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الاداري والمالي العراق دراسة تحليله للمدة من 2003-2014 وبغية تغطية جوانب البحث تم تقسيمه الى اربعة محاور، تناول الاول منهجية البحث ، وبين الثاني الجانب النظري ، وخصص الثالث الى الجانب الاحصائي ، واخيرا تضمن الرابع اهم الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول : منهجية البحث :

تعد منهجية البحث العلمي خارطة الطريق التي تتضمن تشخيص مشكلة البحث وبالنتيجة الاجابة عن التساؤلات او الجدلّيات المعرفية التي تطرحها بغرض الوصول الى فهم الظاهرة موضع البحث ودراسة العلاقات بين متغيراتها فضلا عن الاهمية والاهداف وكما يأتي :

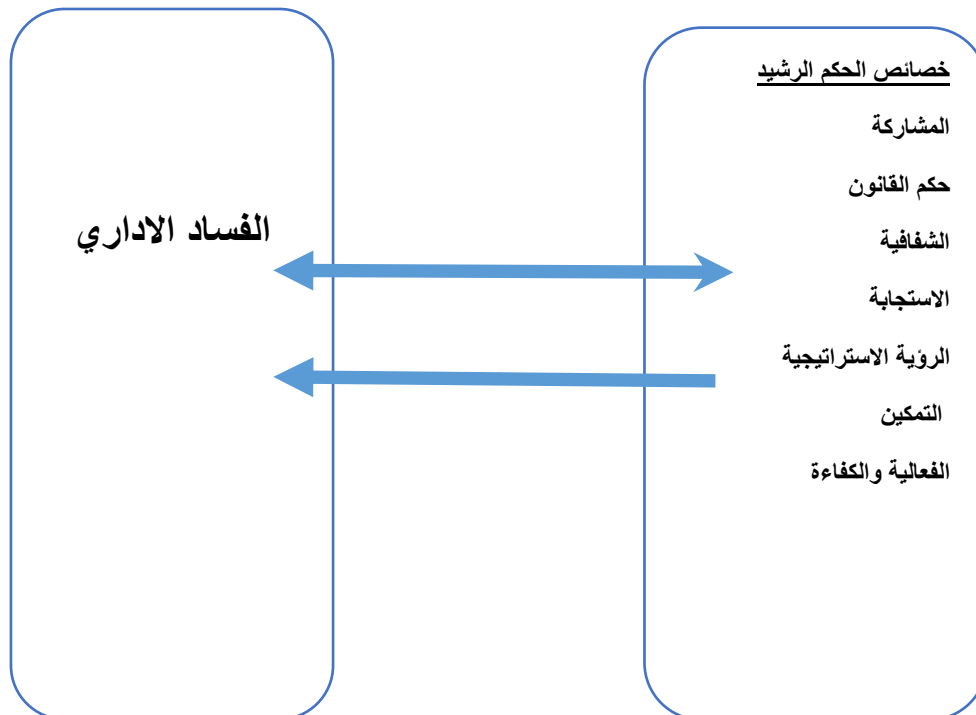
أولاً: مشكلة البحث : يشهد العالم اليوم تغيرات جذرية و سريعة بعد بروز العديد من التغيرات على ساحة العلاقات الدولية واصبحت معظم المجتمعات تحاول الاقتراب من مفهوم الحكم الرشيد أو الديمقراطي أو الصالح ، والذي أصبح اليوم طموحا و شاغلا إنسانيا و دوليا على الصعيد العالمي الا ان هذا الطموح يصطدم بعائق وهو عائق الفساد الاداري والمالي الذي يؤثر سلبا في تحقيق مؤشرات ايجابيه في الحكم الرشيد .

ثانيا :اهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من خلال الاتي :

1. ندرة الدراسات التي تناولت تحديد وتشخيص مؤشرات ادارة الحكم الرشيد في الفساد الاداري
2. الأثر الحيوي والدور الأساس الذي تمارسه مؤشرات الحكم الرشيد تجاه الحد والتقليل من اثر الفساد الاداري والمالي

ثالثا:هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف الى مفاهيم وخصائص الحكم الرشيد وواقع الفساد الاداري والمالي فضلا عن معرفة مؤشرات الحاكمية الراشد في العراق .

رابعا: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة عكسيه بين كل من الحكم الرشيد والفساد الاداري والمالي ، اذ يؤثر الحكم الرشيد بالفساد الاداري والمالي ويتأثر فيه وأشير بصدد المخطط الفرضي بأنه تمثيل مبسط للظاهرة قيد الدراسة وعلاقات التفاعل والتكامل بين مؤشرات الحكم في الفساد الإداري والذي يعد المتغير التابع ويكون احادي البعد، وكما في ادناه :



خامسا: مجتمع البحث وعينة البحث : تمثل مجتمع البحث باختيار عدد من العاملين بدوائر الدولة المختلفة مثل (الصحة ،التربية، موظفي التعليم العالي) موزعي في ثلاث محافظات النجف بابل الديوانية باعتبارهما ممثلين مناسبين عن باقي دوائر الدولة وتم استخدام أسلوب التحليل العاملي كأسلوب احصائي لإتمام وإنجاز الجانب العملي بواقع (60) فردا موزعة كالآتي (10)

افراد في محافظة بابل و(10) في محافظة النجف الاشراف وباقي الاستثمارات في محافظة الديوانية وقد أسترده منها (55) استثماراً وتم استبعاد خمسة استثمارات كانت غير صالحة للتحليل وبهذا فإن عينة البحث انحصرت بعدد مقدراه (55) فرداً باعتبارها استثمارات صالحة للتحليل . فضلاً عن استخدام الجانب التحليلي للجداول المتوفرة من خلال بيانات المنظمات العالمية الخاصة بالفساد والحكم الرشيد.

سادساً : أسلوب البحث : بغية تحقيق أهداف البحث فقد قسم البحث إلى قسمين أساسيين هما القسم النظري وفيه اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي لأهم ما جاء في المراجع العربية والأجنبية المتعلقة بأدبيات البحث والقسم العملي : وفيه اعتمد البحث على أسلوب الاستقصاء إذ تم تصميم استبانة و توزيعها على عينة البحث ، ومن ثم تم تحليل البيانات باستخدام برنامج spss

المبحث الثاني : الجانب النظري للبحث

أولاً : الحكم الرشيد المفهوم والأهمية والخصائص

1- مفهوم الحكم الرشيد : برز مفهوم الحكم الرشيد إلى الوجود كمصطلح علمي في بداية التسعينات، و أصبح هناك اهتمام كبير من المنظمات الدولية إذ يعرف البنك الدولي " 1992 الحكم الرشيد على انه مفهوم مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات ، والتي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية ، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسستين بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها ولا بد من الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية ، وكذلك حقوق الإنسان والديمقراطية ، فضلاً عن تعيين وتعريف احترام القوانين وتسيير القطاع العام ، محاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة والمبالغ فيها في المجال الإداري والعسكري .¹

وينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP للحكم الرشيد على انه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات".² ويرى البعض الحكم الراشد هي مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير وبطريقة شفافة ، وفي إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردد أو الانتقادات ، على ان تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير ، والتي أصبحت من المتطلبات المثلى في كل المحيطات الاقتصادية ، والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني .³

1 الاخضر عزي، فعالية الحكم الراشد(الحوكمة) في تفعيل خصوصية الشركات" (إشارة الى واقع الخصوصية في الجزائر)، المؤتمر العلمي الأول حول "حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي" 15-16 تشرين الأول-2008، ص6

2 زهير عبد الكريم الكايد ؛ الحكمانية : قضايا وتطبيقات . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص9-10

3 - الاخضر عزي ، مصدر سابق، ص6

2-خصائص الحكم الرشيد: تقدم " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسفيك

(ESCAP) بالتنسيق مع " منظمة الأمم المتحدة"، ثمانية خصائص للحكم كإطار استراتيجي في مجال مكافحة الفساد، التمكين للأقليات، تمثيل مصالح الفئات الضعيفة أو المهمشة في المجتمع في عملية صنع القرار، والاستجابة لاحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية ولتحقيق ذلك لابد من معرفة خصائص الحكم الرشيد المبينة ادناه: ⁴

أ-المشاركة: مشاركة الرجل والمرأة جوهر الحكم الرشيد والتي تكون بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة أو عبر ممثلهم، وهي تحتاج إلى الية التمكين والتنظيم من خلال حرية تكوين الجمعيات والتعبير عن الآراء.

ب -حكم القانون: يتطلب إطار قانوني عادل ونزيه يصون حقوق وحريات الافراد والأقليات وهذا ما يتطلب وجود قضاء مستقل وفعال.

ج- الشفافية: وتعني أن القرارات المتخذة وتنفيذها يتم بطريقة شفافة ومعلومة، مع ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات بطريقة مباشرة ومجانية، مع ضمان نشر المعلومات الكافية في وسائل الإعلام بطريقة مباشرة ومجانية وتكون سهلة الفهم (في تناول جميع الفئات) .

د -الاستجابة: المؤسسات والعمليات موجهة لخدمة جميع المعنيين بها (الصالح العام) .

هـ -الرؤية الإستراتيجية: يتطلب الحكم الرشيد رؤية استراتيجية واضحة وطويلة الأمد، تتميز ببعد النظر وسعة الأفق في تحقيق مستلزمات التنمية الإنسانية المستدامة.

و- التمكين: فمجتمع الرفاهة _ كهدف _ يتوقف على التأكد بأن جميع أعضائه يشعرون بأن لهم مصلحة مشتركة، وهذا يتطلب تمكين الفئات الأكثر ضعفا في المساهمة في تحسين ظروفهم المعيشية على قاعدة العدالة والمساواة.

ي -الفعالية والكفاءة: الحكم الرشيد يعنى بفعالية وكفاءة العمليات والمؤسسات التي تسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع، وضمان الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة من خلال الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة.

ز-المساءلة: فالمساءلة مطلب أساسي في الحكم الرشيد تشمل مسؤولية المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أمام المواطنين، باعتبارهم محور وهدف القرارات والجراءات المتخذة، والمساءلة لا يمكن تجسيدها إلا من خلال قاعدة الشفافية وحكم القانون. ⁵

3-أهمية الحكم الرشيد: تكمن أهمية الحكم الرشيد في انه عنصر قوة للدولة، فهو يعمل على: -تعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع ومؤسساته و أحزابه المختلفة في إدارة الحياة العامة وتوجيهها.

-كما يعمل على خلق حالة من الشفافية والمساءلة في عمل جميع الإدارات والوزارات والمؤسسات.

4 - عبد الحق حملاوي. الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الرشيد تجربة الجزائر -1999-2007،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بسكرة 2013،ص33

5 - عبد الحق حملاوي، مصدر سابق ص33

-يوفر بيئة من المميزات الحسنة ترتقي بالمجتمع وتحقق الشرعية وتوفر الحرية لإنشاء منظمات المجتمع المدني.

-يفعل المشاركة الايجابية في الحياة العامة، ويدعم حرية التعبير.

-يضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، تعتمد المحاسبة والشفافية في عمل كل الإدارات، وتحقق التعاون المثمر والانسجام بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تحقيق المصلحة العامة.

ثانياً صور واسباب الفساد الاداري والمالي: أدى الفساد الإداري والمالي مع تزايد الأخير والاستغلال المفرط للثروات إلى تفاقم مشاكل الدول حيث هناك رؤية على الصعيد الدولي مفادها أن انتشار الفساد يؤثر سلباً على أمن الدول واستقرارها كما أن المجتمع اليوم قلق حيال العلاقة بينه وبين الجرائم وخاصة الجرائم المالية والاقتصادية كجريمة غسيل الأموال مثلاً ولاسيما أن حالات من الفساد تتعلق بكميات ضخمة من الأموال التي تشكل جزءاً لا يستهان به من ثروات الدول وخاصة النامية ومواردها مما يهدد بشكل خاص استقرارها السياسي ومشاريعها التنموية. (6)

ونظراً لانتشار هذه الظاهرة وازدياد خطورتها اهتمت العديد من المنظمات والمؤسسات في دراسة ومتابعة هذه الظاهرة الخطيرة واعطاء مفهوم واضح لها فقد عرف البنك الدولي الفساد على انه استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب خاصة أي جميع ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية او الخاصة كالعمولات ، والرشاوى ، والتهرب الوظيفي ، والكشف عن سرية العقود والصفقات اما صندوق النقد الدولي (IMF) فيعرفه (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد)

-أسباب الفساد:

هناك أسباب عديدة ساهمت في شيوع هذه الظاهرة واستفحالها يمكن ان نذكر منها ما يأتي:
أ-أسباب سياسية :إن الفساد هو إحدى النتائج الخطرة لعملية التحول السياسي التي تمر بها الدول والذي يؤدي إلى فقدان الأجهزة الإدارية لأكفأ كوادرها وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لاسيما في ظل حادثة أو عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية وتحكم السلطة التنفيذية بالسلطتين التشريعية والقضائية وعدم فاعلية السلطة الإعلامية

ب-أسباب اقتصادية : إن تردي الأوضاع الاقتصادية للمواطن تكون من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ممارسة الفساد والرشوة حيث يعاني الكثير من العاملين في القطاع العام من انخفاض مستوى الدخل والمعيشة وعدم تأمين العيش الكريم ومن هنا تتشكل بيئة ملائمة لقيام بعض الموظفين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى ولو كان من خلال الرشوة للحصول على مستوى العيش وبالتالي فإن تردي الوضع الاقتصادي يدفع إلى الانحراف وأبسط أشكال

6-د. هاشم الشمري ،وايثار الفتلاوي، الفساد الاداري والمالي وأثره الاقتصادية والاجتماعية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن ،عمان ،2011 ،ص120

الانحراف تغيب الموظف عن العمل أو القيام بوظيفتين أو أكثر بما يتعارض مع دور الموظف العام. (7)

ج-ضعف الحوكمة أو تدني فعالية مؤسسات الدولة : وهذا هو شائع في منطقتنا العربية مما أفضى إلى المزيد من الكوارث السياسية والعسكرية تمثلت بفساد السلطة والقمع السياسي واندلاع الحروب الأهلية والإقليمية فضلاً عن الاختراق الأجنبي وفقدان السيادة وتذهب الكثير من الدراسات إلى وجود نوع من العلاقة بين ضعف الحوكمة واستشراف الفساد وهو ما يتطلب تحسين أنماط الحوكمة في كافة الميادين وفي مقدمتها صياغة السياسة الاقتصادية والتصرف بالمال العام. (8)

-صور الفساد الإداري ويظهر للفساد الإداري والمالي صور وأوجه عديدة كما له تأثير على عملية التنمية إذ يمكن توضيح صور الفساد الإداري والمالي فيما يأتي: (9)

1_ السرقة والغش والاختلاس عن طريق تزيف السجلات والإيصالات الرسمية والتلاعب بالأرقام والبيانات المالية من أجل الحصول على نسب من العقود أو المناقصات الرسمية فضلاً عن قبول الرشوة والهياكل الباهظة الثمن لتقديم خدمة مشروعة وغير مشروعة

2-التقاعس عن أداء الواجب والوساطة والمحسوبية والارتباط العائلي والحزبي الى جانب ذلك فرض ضرائب دون وجه حق أو مرجع قانوني

3-الجمع بين وظيفتين في الوقت نفسه وهذا يعني الحصول على أكثر من راتب من وظائف عامة في الدولة كما هو الحال في العراق

4-تغيب مؤسسات المجتمع المدني وإقصاء المواطنين عن المشاركة في صنع حاضرهم ومستقبلهم في ظل غياب الشفافية.

ثالثاً : اسس العلاقة بين الفساد ومؤشرات الحكم الرشيد :

أ- علاقة الشفافية بالفساد:

1-إن غياب الشفافية وتكريس الضبابية في العمل الإداري هي إحدى أهم الأسباب التي تؤدي لظهور الفساد وزيادته .

2-إن العلاقة ما بين الفساد والشفافية هي علاقة عكسية فكلما ازداد الفساد قلت الشفافية وكلما ازدادت معايير الشفافية في العمل الإداري قلت نسبة الفساد.

ب .علاقة الشفافية بالمساءلة

1-الشفافية لا يمكن أن تكون هدفاً بحد ذاته و إنما هي وسيلة تساعد في عملية المحاسبة والمساءلة.

2-كما ان المساءلة والمحاسبة لا يمكن ان تتم بصورة مناسبة وفاعلة دون ممارسة الشفافية.

ج-علاقة النزاهة بالشفافية:

1-النزاهة تعزز مفهوم الشفافية من خلال الحد من الفساد الاداري والمالي.

7 - ميامي صلال صاحب الشكري ، الفساد الاداري والمالي في العراق وتحديات التنمية ، وقائع المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2009، ص 459

8-د.جورج توفيق العبد نقلاً عن د.سالم عبد الحسن ، الفساد يقوض التنمية ويشوّه اقتصاد السوق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 9، العدد 1، السنة 2007، ص 84

9 -ميامي صلال صاحب الشكري ، مصدر سابق ، ص 458

2- النزاهة تنمي القدرة لدى الاشخاص على الوضوح والشفافية.

يمكننا ان نستنتج مما ان العلاقة بين هذه المفاهيم علاقة عكسية فكلما ازداد الفساد الإداري وانعدمت المساءلة

انخفضت نسبة الشفافية والعكس صحيح، فقد لا تكون المساءلة هي محاسبة أو مساءلة السلطة للفرد بل قد تكون مساءلة أو محاسبة الفرد لنفسه فهي قيم أخلاقية كالنزاهة يتربى عليها الفرد من خلال المجتمع الذي يعيش فيه أو من خلال الوازع الديني الذي ينتهجه " لذلك فإنه يجب أن تؤخذ القواعد الانسانية في الحسبان في بناء أي نظام للشفافية¹⁰.

رابعاً: مؤشرات الفساد الاداري والمالي واثرها على الحكم الرشيد في العراق: لا حشنا فيما سبق الفساد له آثار مدمرة للمجتمع بالغة الخطورة، بوصفه يمثل ابرز أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية، فإنه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى مرتكبي الفساد، وغالباً ما تجد طريقها إلى خارج البلد، بدلاً من توظيفها داخل البلد لجلب المنفعة العامة، ويتمادي مرتكبو الفساد في البحث عن وسائل جديدة للحصول على مزيد من الثروات والأموال بطرق غير مشروعة، وعندما يتحكم بالمجتمع ويتمركز فيه، تدخل البلاد في حلقة مفرغة، أذ يغذي الفساد في إطارها نفسه بنفسه، وعندها يتعذر السيطرة عليه بسهولة، لذا ينبغي على الجميع محاربته والقضاء عليه عن طريق مختلف الجهات الرقابية الدولية والمحلية، لما له من أبعاد اقتصادية تؤثر سلباً على مختلف أبعاد الاقتصاد⁽¹¹⁾.

أن ارتفاع مستوى الفساد في أي مجتمع هو انعكاس لغياب الحكم الصالح فيه، بما ينطوي عليه من عدد من المقومات التي لو توافرت في أي نظام سياسي تجعل من الفساد ممارسة محدودة . ومن هذه المقومات العقلانية في اتخاذ القرار وعلى مستوياته الأعلى بشكل خاص، وتوافر الشفافية والمساءلة والمحاسبة، ويعد الفساد السياسي مؤشر من المؤشرات الدالة على خلل في إدارة الدولة تنتج منه آثار خطيرة .

وتعد موجة الفساد في العراق ما بعد 2003 هي الأخطر والأقسى على الشعب العراقي من حيث حجم المال العام الذي تعرض ولا يزال يتعرض للفساد نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والفراغ السياسي الذي اثر سلبا في مكافحة الفساد وزاد من خطورة هذه الظاهرة إذ انهارت الدولة ومؤسساتها كافة وسادت حالة من الصراع على السلطة وانتشرت مظاهر الفوضى والعنف والاقتتال الداخلي والتهجير القسري وسادت الجريمة بأشكالها دون أي رادع قانوني او اخلاقي او ديني وامتد الفساد الى مختلف فئات المجتمع وتغلغل النسيج الاجتماعي واصبح من الصعوبة معالجته، وان ما اصاب المؤسسات الحكومية بعد عام 2003 من نهب وتفكيك للممتلكات العامة وغياب الدولة والقانون ما رافق المرحلة من تطور ظاهرة الفساد، وتهريب النفط والمتاجرة غير المشروعة وهذه الامور كلها ادت الى تفاقم عمليات الفساد في البلاد⁽¹²⁾.

¹⁰ بلال السكارنة، الفساد الإداري، ط1، دار وائل للنشر، 2001، ص206

⁽¹¹⁾ جعفر طالب احمد وعباس لفته كنيهر، الفساد الإداري في العراق وسبل معالجته- دراسة تحليلية اقتصادية اجتماعية احصائية تعكس الواقع المعاشي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع في جامعة واسط/كلية الادارة والاقتصاد، 2012، ص654-656 .

⁽¹²⁾ ياسر خالد بركات، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد، مجلة النبأ، بغداد، العدد(80)، 2006، ص53 .

وللوقوف على حجم الاموال المهربة أشارت لجنة النزاهة البرلمانية الى حجم الأموال المهربة الى الخارج منذ 2003 ولغاية 2013 بلغت 120 مليار دولار في حين يشير ديوان الرقابة المالية ان ما يقرب من 10 مليار دولار من الأموال غير المشروعة تغادر البلاد في كل عام ، تصوروا حجم الإهدار 80%، أما كان هذا الإهدار يكفي بإعادة أعمار العراق⁽¹³⁾، أما كان بهذه المبالغ إعادة الحياة الى 300 مؤسسة للدولة أحالها بريمر الى التقاعد وتشغيل ما يمكن تشغيله ، فضلاً عن كون العراق من الدول التي تتولى تصدير أموال الفساد الى دول الخارج، وليس من الدول التي تكون ملاذاً لهذه الأموال ومستودعاً لها، فالأموال العراقية التي تم الحصول عليها من الفساد هربت الى الخارج بطرق مشروعة وغير مشروعة، منها عن طريق المزاد العلني للبنك المركزي العراقي من خلال التحويل المباشر والبعض الآخر عن طريق التحويل عبر شركات الصيرفة⁽¹⁴⁾.

ونظراً لخطورة الفساد واثراً على مؤشرات ادارة الحكم الرشيد بذلت العديد من الجهود الدولية والاقليمية والحكومية للقضاء على ظاهرة الفساد وتقليل من اثارها ويمكن معرفة اهم الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد هي:

أ: الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد عالمياً:

1- منظمة الشفافية العالمية: تعد منظمة الشفافية العالمية واحدة من اهم المنظمات التي تعد من الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد وأنشأت هذه المنظمة سنة 1993 وهي منظمة غير حكومية (أهلية) تعمل بالشكل الأساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.¹⁵

2- البنك الدولي: وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

3- هيئة الأمم المتحدة أصدرت الأمم المتحدة عدد من القرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر وتهديد على استقرار وامن المجتمعات وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004 وقد انضمت إليها كثير من دول العالم.¹⁶

4- صندوق النقد الدولي لجأ صندوق النقد الدولي إلى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية.

ب: إما محلياً في العراق فهناك ثلاث مؤسسات رقابية تعمل على مكافحة الفساد هي:

(13) عباس الفياض، مظاهر الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، لندن، 2013، ص 11 .

(14) بلاسم جميل خلف، ظاهرتي الفساد وغسيل الأموال في العراق - الأسباب والآثار والمعالجات، مجلة دراسات

محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية، ٢٠١١، ص 3-4

15 -الرفاعي، غالب عوض وأحمد حلمي جمعة، مدخل مقترح لتطوير التدقيق الحكومي لمكافحة الفساد في العالم العربي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم

الإدارية / جامعة الزيتونة الأردنية، 2005، ص8

16 - علم الدين ، محي الدين ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(1)، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد1848،

القاهرة، 7 يونيو 2004، ص47

1- ديوان الرقابة المالية :وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق وقد عملت الدولة على تطوير جهاز الرقابة في العراق عن طريق توسيع صلاحياته واختصاصاته ورفع كفاءته لكي يتمكن من مسايرة التطور الحاصل في وظائف الدولة، وقد اعتاد ديوان الرقابة المالية ارسال تقارير دورية عن متابعته للأداء المالي للوزارات والهيئات الاخرى على ضوء القوانين والقواعد المحاسبية المعتمدة، الا ان الاستفادة من تقارير ديوان الرقابة في مراقبة أعمال الحكومة لم تفعل بشكل جيد ولم تحاسب الاجهزة التنفيذية على الجوانب السلبية والمخالفات التي رصدها ديوان الرقابة المالية في أداء الاجهزة التنفيذية. وقد يكون أحد أسباب ذلك ان الديوان يستعمل لغة مهنية دقيقة بعيدا عن توجيه الاتهام مما يجعل غير المختص بالشؤون المالية غير قادر على تقدير أهمية تلك الملاحظات¹⁷

2- المفتشون العامون : أنشأت مكاتب المفتشين العامون بموجب الأمر 57 لسنة 2004 في الوزارات كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات منع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة، اذ تقوم دائرة المفتش العام بالإشراف على كل وحدات الانفاق في الوزارات - فهو جهاز مستقل في الوزارة - بواسطة موظفين مختصين يتولون مراقبة وتفتيش أداء كافة الموظفين ومدى التزامهم بالقوانين والقرارات المتعلقة بعملهم.¹⁸

3:هيئة النزاهة العامة :أنشأت هيئة النزاهة بموجب الأمر 55 لسنة 2004 تتولى تنفيذ وتطبيق القانون عن طريق التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها والتي يمارسها منتسبو الحكومة ووضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث :

ل للوصول والتحقق من فرضية البحث تم تقسيم الجانب العملي الى قسمين اختص القسم الاول في قراءة وتحليل مؤشرات الفساد الاداري والمالي ومن ثم معرفه مؤشرات الحكم الرشيد اما القسم الثاني فقد خصص للتحليل الاحصائي اذ تم استخدام التحليل العاملي للوصول الى النتائج المتمثلة في تحليل الاستبانة لمجتمع الدراسة :

القسم الاول :تحليل واقع مؤشرات الفساد والحكم الرشيد عانى العراق وطوال الفترة المدروسة من انتشار ظاهرة الفساد ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد في منظمة الشفافية الدولية والذي شمل 174 دولة احتل العراق المرتبة الرابعة ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم عام 2014 وكما موضح في الجدول (1)

¹⁷ -الأتروشي،سامي. ورشة عمل حول اعداد و اقرار موازنة 2008 في العراق.نيسان 2008 ،ص5

¹⁸ - السامرائي،اياد.مراجعة نقدية لمناقشة و اقرار الموازنة الاتحادية 2008 في مجلس النواب العراقي، نيسان 2008.ص47

الجدول (1) مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2014/2004)

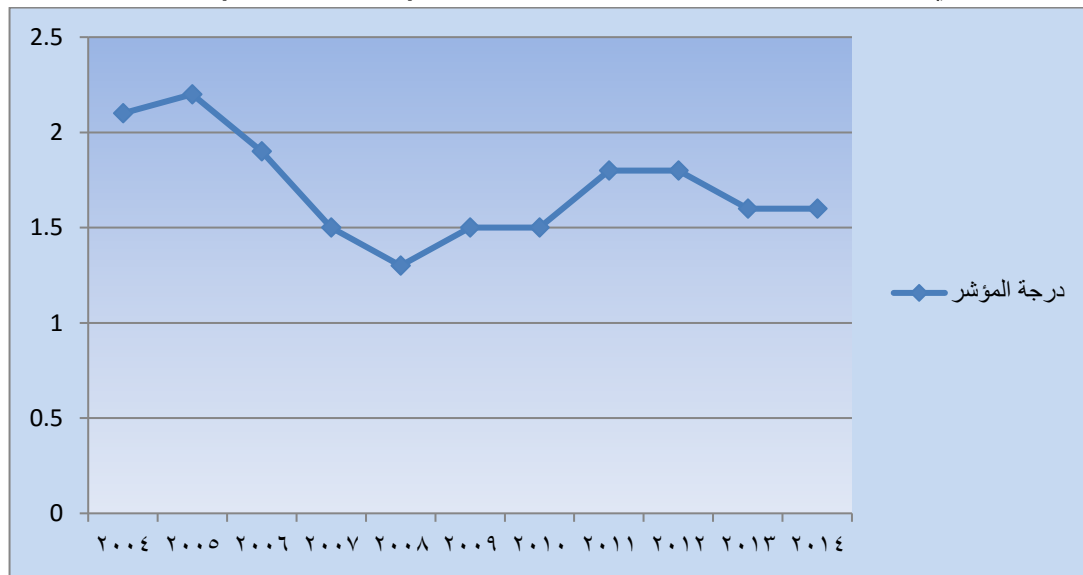
السنوات	عدد الدول المشتركة	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد في العراق الدرجة من 10*
2004	145	129	2,1
2005	194	137	2.2
2006	163	160	1,9
2007	180	178	1.5
2008	180	178	1,3
2009	180	176	1.5
2010	178	175	1.5
2011	183	175	1.8
2012	176	169	1.8
2013	175	171	1.6
2014	174	170	1.6

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية وللمزيد الاطلاع على المواقع التالية: ([www. trasparency.org](http://www.trasparency.org)) ، (www.icgg.org) .

نلاحظ من الجدول (1) ان مؤشرات مدركات الفساد تتراوح بين (1.5) و(2.2) اذ احتل عام 2012 العراق بحسب تقرير مؤشر الفساد المرتبة 169 كواحد من البلدان الأكثر فساداً من بين "176" دولة، وشهد عامي (2013، 2014) مراحل اعلى في الفساد، اذ صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق ضمن الدول الخمس الأكثر فساداً، حيث وضعته بالمرتبة (171، 170) على التوالي وضمن الدرجة (1,6)، ونرى بشكل واضح زيادة هذه الظاهرة بشكل كبير بعد ان كان العراق يحتل المرتبة (129) من بين (145) دولة عام 2004، اصبحت يحتل المرتبة (170) من مجموع (174) دولة في عام 2014 الامر الذي يؤشر زيادة ظاهرة الفساد وتناميها خلال مدة الدراسة مما اثر سلباً على مؤشرات الحكم الرشيد وازعاج الثقة في النظام السياسي بعدما معرفتنا ان الحكم الرشيد أداة وحافز مهم للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

شكل (1)

الفساد في العراق حسب مؤشر مدركات الفساد للمدة (2004-2014)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1) .

وطبقاً لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية العالمية وكما هو موضح في الشكل (1)، نجد ان العراق وضمن مؤشرات الفساد على مستوى العالم خلال السنوات التي أعقبت عام 2003 جاء في مستويات متدنية رغم الشعارات الحكومية التي تهدف الى جعل العراق من البلدان الأكثر شفافية في المنطقة وهذا ما نجده واضحاً من خلال متابعة تسلسله في تقارير المنظمة منذ العام 2004، أذ جاء العراق بدرجة (2,1) ضمن "145" دولة حسب المؤشر العالمي للفساد التابع للمنظمة والمرتبة "129" عالمياً، ويرجع سبب ذلك احتلال العراق وعدم الاستقرار الأمني الأمر الذي أدى الى تفاقم مظاهر الفساد في ظل غياب سلطة القانون، أما في عام 2005 فقد حصل العراق على الدرجة (2,2) وضمن المرتبة "137" على مستوى الدول المشتركة وقد أوضحت المنظمة أن العراق كان الأسوأ بين الدول العربية.

وبعد الاطلاع على مؤشرات الفساد الإداري والمالي يمكننا تناول مؤشرات الحكم الرشيد في العراق فعند ملاحظة جدول (2) الذي يبين لنا مؤشرات الحكم الرشيد في العراق نجد ان جميع المؤشرات هي ذات قيمة سالبة مما يدل على الوضع السيء فيما يتعلق بإدارة حكم الرشيد كما ان مؤشرات الاستقرار السياسي هي كانت سالبة ايضاً نظراً لعدم الاستقرار السياسي ويلي ذلك مؤشر نوعية الاطر التنظيمية في العراق ثم يأتي مؤشر سيادة القانون ثم ابداء الرأي والمسائلة واخيراً يحل مؤشر مكافحة الفساد والذي لم يتحسن طيلة سنوات الدراسة وكما مبين في جدول(2)

جدول (2)

مؤشرات أداء الحكم في العراق

السنة	النوعية المؤسسية	مكافحة الفساد	سيادة القانون	نوعية الاطر التنظيمية	الفاعلية الحكومية	الاستقرار السياسي	ابداء الرأي والمسألة
2003	1.65-	1.22-	1.67-	1.43-	1.66-	2.44-	1.46-
2004	1.93-	1.56-	1.89-	1.65-	1.61-	2.07-	1.68-
2005	1.75-	1.46-	1.77-	1.51-	1.66-	2.32-	1.40-
2006	1.79-	1.56-	1.79-	1.40-	1.77-	2.30-	1.40-
2007	1.74-	1.58-	1.93-	1.32-	1.59-	2.32-	1.23-
2008	1.59-	1.57-	1.85-	1.15-	1.25-	2.49-	1.20-
2009	1.45-	1.39-	1.78-	1.01-	1.21-	2.18-	1.10-
2010	1.51-	1.33-	1.62-	1.05-	1.22-	2.26-	1.6-
2011	1.34-	1.22-	1.50-	1.10-	1.15-	1.95-	1.13-
2012	1.33-	1.23-	1.50-	1.27-	1.11-	1.93-	1.13

Daniel kaufman , Art krray and Massimo mastruzzi , aggregate and indiridual governance and indicator policy , research working paper , 456 , the word isont ,2008 p 79- 96

الجانب الثاني: التحليل الاحصائي للتحقق من فرضية البحث والتوصل الى اهدافه تم تصميم استمارة استبانة وزعت الى عينة الدراسة أذ قسمت الى خمس عوامل وهي(علاقة الشفافية بالفساد، علاقة الشفافية بالمساءلة، علاقة النزاهة بالشفافية) وهي اطر علاقة الحكم الراشد بالفساد الاداري فضلا عن خاصية (حكم القانون المشاركة) وتم استخدام برنامج (spss) لتحليل البيانات في استمارات الاستبانة ووفقا للتحليل الاحصائي المعروف التحليل العاملي ويمكننا معرفة نتائج التحليل من خلال جدول (3)

جدول (3)

اهم العوامل المفسرة للتباين

Component	Initial Eigenvalues			Extraction sums of squared loadings		
	total	Of variance %	Comulative %	total	Of variance %	Comulative %
1	2.901	24.171	24.171	2.901	24.171	24.171
2	1.791	14.927	39.098	1.791	14.927	39.098
3	1.528	12.731	51.829	1.528	12.731	51.829
4	1.139	9.491	61.320	1.139	9.491	61.320
5	1.097	9.142	70.462	1.097	9.142	70.462
6	1.732	6.102	76.563			
7	1.680	5.666	82.230			
8	1.651	5.426	87.655			
9	1.578	4.813	92.468			
10	1.392	3.268	95.736			

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى التحليل برنامج (spss)

ومن خلال الجدول (3) تظهر لدينا خمسة عوامل توضح علاقة الفساد بالحكم الراشد اذ يفسر العامل الاول تباين بنسبة (24.171%) واهم المتغيرات في العامل الاول هو المتغير الثالث وقيمته (74%) وهو (يعد تطبيق الدولة لمؤشرات الحكم الرشيد وفقا لأنظمة مبنية على الشفافية في اتخاذ القرار من اهم العوامل التي تؤدي الى انخفاض نسبه الفساد الاداري والمالي) وبعد ذلك يأتي المتغير الخامس وقيمته (72%) وهو (ان نشر الحكومة تقاريرها المالية والادارية وعرضها امام الجهات المختصة يساهم في التقليل من حده الفساد الاداري والمالي) وبعدها يأتي المتغير

السابع وقيمته (60%) وهو (غياب البرامج الحكومية وعدم وضوح الاهداف يساهم في زيادة انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي) اما بالنسبة للعامل الثاني يفسر من التباين ما قيمته (14.927) واهم المتغيرات في العامل الثاني هو المتغير الاول وقيمته (59%) وهو (تساهم تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في زيادة فعالية الأجهزة الرقابية) ويأتي بعد ذلك المتغير الثاني وقيمته (53%) وهو (ان تطبيق الشفافية في حالة الرقابة والتدقيق واخضاع الجميع للمساءلة يسهم في الحد من ظاهرة الفساد) والعامل الثالث يفسر من التباين ما قيمته (12.731) واهم ما في المتغير الثاني وقيمته (69%) وهو (ان اختيار الاشخاص ذات الكفاءة في اتخاذ القرارات وفق اليات محدده يحقق اثرا ايجابيه في تعزيز العلاقة ما بين النزاهة والشفافية) والعامل الرابع يفسر من التباين ما قيمته (9.491) اما اهم المتغيرات في العامل الخامس هو المتغير العاشر وقيمته (72%) وهو ان عملية اتخاذ القرار الخاضعة لجهة واحدة وعدم المشاركة في اتخاذ القرار يسهم في زيادة انتشار الفساد الاداري والمالي

جدول (4) يشمل اهم المتغيرات الداخلة ضمن العوامل الخمسة

	Component				
	1	2	3	4	5
X1	0.284	0.599-	0.497	0.057-	0.208
X2	0.423	0.536	0.182	0.326	0.366
X3	0.741	0.83-	0.193-	0.131	0.127
X4	0.013-	0.491	0.511	0.479	-0.172
X5	0.728	0.033	0.042	0.486-	-0.057
X6	0.531	0.219	0.171-	0.246	-0.505
X7	0.542	0.437	0.154-	-0.468	-0.231
X8	0.606	0.162	0.391	-0.002	-0.027
X9	0.479	0.487-	0.403	0.182	0.024
X10	0.196	0.329	0.075-	-0.164	0.723

المصدر :من عمل الباحث بالاستناد الى التحليل برنامج (spss)++

$$U1=0.284x1+0.423x2+0.741x3+-0.013x4+0.728x5+0.531$$

$$X6+0.542x7+0.606 \quad X8+0.479x9+0.196x10$$

$$U2=-$$

$$0.599x1+0.536x2+0.83x3+0.491x4+0.033x5+0.219x6+0.437x7+0.162x8+(-0.487)x9+ 0.329x10$$

$$U3=0.497x1+0.182x2+0.193x3+0.511x4+0.042x5+0.171x6+0.154x7+0.391x8+0.403x9+0.075x10$$

$$U4=0.057x1+0.326x2+0.131x3+0.479x4+0.486x5+0.246x6+0.468x7+0.002x8+0.182x9+0.164x10$$

$$U5=0.208x1+0.366x2+0.127x3+0.172x4+0.057x5+0.505x6+0.231x7-0.027x7+0.024x8+0.723x9$$

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

1- اخذت ظاهرة الفساد الاداري والمالي في الزيادة طوال فترة الدراسة اذ ارتفعت مؤشرات الفساد في العراق بين الدول من (129) من بين (145) دولة عام 2004 اصبح يحتل المرتبة (170) من مجموع (174) دولة في عام 2014، الامر الذي يؤشر اثرا سلبيا على مؤشرات الحكم الرشيد ويساهم في اضعاف الثقة في النظام السياسي .

2-معظم المؤشرات المستخدمة للتعبير عن إدارة الحكم في العراق تعبر عن ضعف نضج هذه المؤشرات اذ بينت الدراسة ان جميع مؤشرات الحكم ذات قيمة سالبة وهذا ما يدل على ازدياد وانتشار ظاهرة الفساد والتي ترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشرات الحكم الرشيد.

3-من خلال الاطلاع على النتائج التي حققتها الدراسة نجد ارتفاع اهمية العامل الاول وهو علاقة الشفافية في الفساد والذي حقق تباين بنسبة (24.171%) الامر الذي يؤكد فرضية البحث كون ان هناك علاقة تأثير متبادلة ما بين مؤشرات الحكم الرشيد ودورها في مكافحة الفساد الاداري والمالي.

4- فزيادة ظاهرة الفساد الاداري والمالي تعرقل الجهود التنموية الامر الذي يؤدي الى ضعف الاستثمار ومما يؤثر سلبا في توفير فرص عمل وزيادة البطالة وضياع حقوق الاجيال القادمة.

التوصيات

1-يجب على الحكومة ان تضع اسس ثابتة وواضحة في عملية الاصلاح ومكافحة الفساد الاداري والمالي اذا ما ارادت ان تلحق بركب التنمية العالمية من خلال التركيز على اقامة المؤتمرات والندوات العلمية لتوضيح اهمية معالجة الفساد الاداري والمالي ودورها في تعزيز مؤشرات الحكم الرشيد وتوعية المجتمع الى اهمية تلك المؤشرات ودورها في تحقيق الرفاهية .

2-الاهتمام والعمل على اصلاح النظام المؤسسي بما يخدم الجهود التنموية والتركيز على تفعيل اداء مؤشرات الحكم الرشيد بما يحقق الاهداف المرجوة في مكافحة ظاهرة الفساد والتقليل من اثارها .

3- وضع برامج من قبل الحكومة قائمة على مبدأ الشفافية والرقابة والمسؤولية للقضاء على الفساد الاداري والمالي كونه يعد من اهم الاسباب والمعوقات التي تضعف اداء الحكومات وتؤثر سلبا على مؤشرات الحكم

4-وضع خطط تنموية بنائه قائمة على الادارة السليمة في الحكم الرشيد تستهدف تحسين البيئة الاستثمارية وتوفير فرص عمل تسهم في زيادة الدخل وتوفير الحياة الكريمة للأفراد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المصادر

- 1- الاخضر عزي، فعالية الحكم الراشد(الحوكمة) في تفعيل خصوصية الشركات" (اشارة الى واقع الخصوصية في الجزائر)، المؤتمر العلمي الاول حول"حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي"15-16 تشرين الاول-2008.
 - 2 - الاتروشي،سامي. ورشة عمل حول اعداد و اقرار موازنة 2008 في العراق. نيسان 2008.
 - 3 - الرفاعي، غالب عوض وأحمد حلمي جمعة، مدخل مقترح لتطوير التدقيق الحكومي لمكافحة الفساد في العالم العربي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / جامعة الزيتونة الأردنية، 2005.
 - 4-السامرائي، ايداء.مراجعة نقدية لمناقشة و اقرار الموازنة الاتحادية 2008 في مجلس النواب العراقي، نيسان 2008.
 - 5- بلال السكارنة، ، الفساد الإداري، ط1 ، دار وائل للنشر ، 2001.
 - 6- بلاسم جميل خلف، ظاهرتي الفساد وغسيل الأموال في العراق - الأسباب والآثار والمعالجات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية، ٢٠١١.
 - 7- جعفر طالب احمد وعباس لفته كنيهر، الفساد الإداري في العراق وسبل معالجته- دراسة تحليلية اقتصادية اجتماعية احصائية تعكس الواقع المعاشي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الرابع في جامعة واسط/كلية الادارة والاقتصاد، 2012.
 - 8-جورج توفيق العبد نقلاً عن د.سالم عبد الحسن ، الفساد يقوض التنمية ويشوّه اقتصاد السوق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 9، العدد 1، السنة 2007.
 - 9- عبد الحق حملاوي. الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر -1999-2007، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بسكرة ،2013.
 - 10- عباس الفياض، مظاهر الفساد وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، لندن، 2013.
 - 11 - علم الدين ، محي الدين ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(1)، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد1848، القاهرة، 7 يونيو 2004.
 - 12 - ميامي صلال صاحب الشكري ،الفساد الاداري والمالي في العراق وتحديات التنمية ،وقائع المؤتمر العلمي الاول لكلية الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ، 2009.
 - 31- هاشم الشمري ،وايثار الفتلاوي، الفساد الاداري والمالي وأثره الاقتصادية والاجتماعية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن ،عمان ، 2011 .
 - 14-ياسر خالد بركات، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد ، مجلة النبأ ، بغداد، العدد(80)، 2006.
- المصادر الانجليزية

1-Daniel kaufman , Art krray and Massimo mastruzzi , aggregate and indiridual governance and indicator policy , research working paper , 456 , the word isont , 2008